المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵏⵙⵉ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⵙⵓⵔⵉⵏ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 23 يوليوز 2024

العدد 714

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العامة.....07

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....09

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....11

أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....12

❖ اجتماع رقم 2024/18

ليوم الإثنين 15 يوليوز 2024

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 15 يوليوز 2024 اجتماعا برئاسة السيد النعم ميارة رئيس المجلس، وحضور الأعضاء، السادة:

- **محمد حنين** : **النائب الأول للرئيس؛**
- **فؤاد القادري** : **النائب الثالث للرئيس؛**
- **عبد الإله حفظي** : **محاسب المجلس؛**
- **محمد سالم بنمسعود** : **محاسب المجلس.**
- **ميلود معصيد** : **محاسب المجلس؛**
- **مصطفى مشارك** : **أمين المجلس؛**
- **جواد الهلالي** : **أمين المجلس؛**
- **عبد الرحمان وافا** : **أمين المجلس.**

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السادة:

- **أحمد اخشيشن** : **النائب الثاني للرئيس؛**
- **المهدي عثمون** : **النائب الرابع للرئيس؛**
- **عبد السلام بلقشور** : **النائب الخامس للرئيس.**

وقد حضر هذا الاجتماع السيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

- قرار رقم 2024/18/01 بالموافقة على محضر اجتماع المكتب المنعقد في 08 يوليوز 2024.

❖ الجلسات العامة ليوم الثلاثاء 16 يوليوز 2024:

- قرار رقم 2024/18/02 بانتداب السيد محمد حنين النائب الأول للرئيس لرئاسة الجلسة العامة المخصصة لمناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "**السياسة اللغوية بالمغرب**" على الساعة العاشرة والنصف صباحا، والسيد مصطفى مشارك في أمانة الجلسة.

- قرار رقم 2024/18/03 بالموافقة على جدول أعمال الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفهية، لمساءلة السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، والسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والسيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، برئاسة السيد فؤاد القادري النائب الثالث للرئيس، والسيد عبد الرحمان وافا في أمانة الجلسة.

- قرار رقم 2024/18/04 ببرمجة جلسة عامة تشريعية برئاسة السيد فؤاد القادري النائب الثالث للرئيس، والسيد عبد الرحمان وافا في أمانة الجلسة، للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:

  - ❖ مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022؛
  - ❖ مشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392(27 يوليوز 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي؛
  - ❖ مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها.

- قرار رقم 2024/18/05 بعقد اجتماع ندوة الرؤساء يوم الإثنين 15 يوليوز 2024 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال لتنظيم المناقشة في الجلسات العامة الثلاث أعلاه.

❖ طلبات تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية:

- قرار رقم 2024/18/06 بإحالة طلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية الشهرية ليوم الثلاثاء 16 يوليوز 2024 الذي تقدم به السيد المصطفى الدحماني منسق مجموعة العدالة الاجتماعية، حول "**حالات الوفيات جراء انعدام الأمصال وشروط التكفل الطبي بضحايا لسعات العقارب**"، إلى الحكومة لتحديد الموقف منه طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس.

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية:

- قرار رقم 2024/18/07 بإحالة موضوع مناقشة تقارير المؤسسات المنصوص عليها في الفصول من 161 إلى 170 من الدستور إلى لجنة التنسيق بين المجلسين، إثر صدور:

  - التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2023؛
  - التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2023 تحت عنوان "إرساء دعائم نظام وطني لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية".

للاطلاع

- تقرير تركيبي موجز لأشغال الدورة الثانية لمنتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج، المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من قبل مجلس المستشارين وبرلمان البحر الأبيض المتوسط، بمدينة مراكش يومي 11 و12 يوليوز 2024.

للمتابعة

- مشاريع ومقترحات القوانين قيد الدرس؛
- أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة؛
- تحديد 30 شتنبر 2024 كاخر أجل لتقديم مكونات المجلس لملاحظاتها حول تصور الحكومة لإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- مدونة الأخلاقيات البرلمانية؛
- المنتدى البرلماني المقبل للجهات؛
- الندوة الموضوعاتية مع جهة مراكش-آسفي.

التوقيع على مدونة السلوك والأخلاقيات البرلمانية بمجلس المستشارين

جرى يوم أمس الاثنين 22 يوليوز 2024، بمجلس المستشارين، التوقيع على مدونة السلوك والأخلاقيات البرلمانية الخاصة بالمجلس، وذلك تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة في الرسالة التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في الندوة الوطنية المخلدة للذكرى الستين لإحداث البرلمان المغربي، وكذا بناء على المقتضيات الدستورية ذات الصلة.

وتهدف هذه المدونة، التي وقع عليها رئيس مجلس المستشارين، النعم ميارة، ورؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية، إلى بناء فهم مشترك للسلوكيات والمواقف التي يرغب المجلس في تعزيزها أو التي يعتبرها غير مقبولة، إلى جانب تقديم دليل مبسط للمستشار حول معايير السلوك المقبولة في العمل البرلماني وتوضيح المعايير القيمية والسلوكية التي يجب أن يتوقعها المواطن من المستشار.

كما تسعى المدونة إلى ضمان الانفتاح والمساءلة الضروريين لحسن سير الديمقراطية التمثيلية، وحماية وتعزيز سمعة المجلس، "حتى يتمكن، ويُمكن تمتيع المواطنات والمواطنين بثقة مبررة فيه، بالإضافة إلى تعزيز الثقة في العمل البرلماني والمواطنين في المؤسسة البرلمانية وتخليق العمل البرلماني".

وأكد مجلس المستشارين أن تخليق الحياة البرلمانية وتعزيز الحكامة البرلمانية أضحى مطلبا ملحا "ترسيخا لدولة القانون وصيانة مشروعية التمثيل الديمقراطي وثقة المواطنين في المؤسسات التمثيلية، وتجاوز ما من شأنه المساس بأحد ثوابت المملكة وهو الاختيار الديمقراطي وسلامة العملية الانتخابية التي تعتبر أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي".

وسجل أن صياغة قواعد قانونية ملزمة تؤطر سلوك وأخلاقيات أعضاء البرلمان أثناء مزاولتهم لمهامهم التمثيلية، "يفرضها ما أضحى يعتري أسس الممارسة البرلمانية والمهمة الانتدابية التمثيلية وسيادة الأمة التي تمارس بصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها، علاوة على ضرورة بث الثقة في المؤسسة البرلمانية".

ولفت إلى أن مدونة السلوك والأخلاقيات البرلمانية هاته، مستوحاة من الأسس المتعارف عليها في الممارسة البرلماني، وتقوم على مجموعة من المبادئ، تتعلق بنكران الذات، النزاهة، الموضوعية، المسؤولية، الانفتاح، الأمانة والقيادة.

وفي تصريح للصحافة، اعتبر رئيس مجلس المستشارين، أن التوقيع على مدونة الأخلاقيات "نابع في المقام الأول من رغبة أكيدة لكل مكونات المجلس لتطوير أولا الأداء داخل المجلس ووضع مجموعة من *المعايير* *الأخلاقية* التي من شأنها حماية المؤسسة وإبراز دورها الدستوري".

وأوضح السيد ميارة أن المدونة تتضمن مجموعة من البنود فيما يخص الاحترام، جلسة الأسئلة الشفوية، جلسة المساءلة الشهرية لرئيس الحكومة ومجموعة من الضوابط التي تؤطر العمل البرلماني وتُخلّق الحياة البرلمانية والسياسية، مبرزا أنها "ثمرة نقاش هادئ ورصين وعقلاني بين كل مكونات المجلس، كما أنها وثيقة ملزمة لكل المستشارين في العمل البرلماني اليوم".

وأبرز أنه "بهذا الإمضاء نكون قد خطونا الخطوة الأولى لإلزامية مدونة الأخلاقيات التي ستكون أيضا جزءا مُكمّلا للنظام الداخلي الذي نعمل على أن يكون جاهزا في نونبر القادم، على أن يعرض على المحكمة الدستورية لاعتماده واعتماد المدونة كجزء مكمل له".

❖ جلسة عامة سنوية تخصص لمناقشة وتقييم "السياسات العمومية في المجال السياحي."

طبقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 23 يوليوز 2024 على الساعة العاشرة والنصف صباحا، جلسة عامة سنوية تخصص لمناقشة وتقييم "السياسات العمومية في المجال السياحي".

❖ جلسة الأسئلة الشفهية على الساعة الثالثة بعد الزوال.

❖ مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية:

1- **الجلسة العامة التشريعية الأولى**: الدراسة والتصويت على:

مشروع قانون تنظيمي رقم 30.24 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور؛

2- **الجلسة العامة التشريعية الثانية:** الدراسة والتصويت على مقترحات القوانين التالية:

- مقترح قانون بتغيير وتتميم بعض أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادتين 310 و317 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم الفصل 573 من ظهير 9 رمضان 1331 الموافق لـ19 أغسطس 1913 بمثابة قانون الالتزامات والعقود؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير المادتين 2 و4 من القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي.

❖ جلسة عامة تشريعية للدراسة والتصويت على مشاريع قوانين جاهزة.

عقد مجلس المستشارين جلسة عمومية يوم الثلاثاء 15 يوليوز 2024 برئاسة السيد فؤاد قديري النائب الثالث لرئيس المجلس، صادق خلالها بالأغلبية على مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022، ومشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392(27 يوليوز 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

فيما صادق بالإجماع على مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها.

❖ جلسة عامة لمناقشة تقرير حول السياسة اللغوية بالمغرب.

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 16 يوليوز 2024 جلسة عمومية برئاسة السيد محمد حنين النائب الأول لرئيس المجلس خصصت لمناقشة التقرير الذي أعدته مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالسياسة اللغوية بالمغرب.

جدير بالذكر أن هذا التقرير تم اعداده وفق منهجية

❖ لجنة العدل والتشريع بمجلس المستشارين.

عقدت اللجنة يوم الجمعة 19 يوليوز 2024 اجتماعا صادقت خلاله بالإجماع على مشروع القانون التنظيمي رقم 30.24 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، ومقترح قانون يتعلق بتغيير وتتميم الظهير الشريف بشأن النظام الأساسي للوظيفة العمومية.

ويهدف مقترح القانون المتعلق بالنظام الأساسي للوظيفة العمومية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفات والموظفين العاملين بالإدارات العمومية والنهوض بأوضاعهم الاجتماعية من خلال تغيير وتتميم بعض مقتضيات النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

ويهم المقترح رخص المرض المتوسطة والطويلة الأمد، لتمكين الموظفين المستفيدين منها من الاحتفاظ بمجموع الأجرة المطابقة لوضعيتهم النظامية طوال مدة الرخص، وهو الإجراء الذي سيمكن الموظفين المستفيدين من رخصة المرض المتوسطة الأمد من أجرة كاملة خلال الثلاث سنوات، حيث يستفيدون حاليا فقط من أجرة كاملة خلال السنتين الأولى والثانية، ونصف أجرة خلال السنة الثالثة.

وسيمكن هذا الإجراء أيضا الموظفين المستفيدين من رخصة المرض الطويلة الأمد من أجرة كاملة خلال الخمس سنوات، حيث يستفيدون حاليا فقط من أجرة كاملة خلال الثلاث سنوات الأولى ونصف أجرة خلال المدة المتبقية.

وبخصوص مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، فيهدف إلى تغيير وتتميم لائحتي المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية ولائحة المناصب العليا، كما تمت المصادقة عليه في كل من المجلس الحكومي والمجلس الوزاري المنعقدين بتاريخ فاتح يونيو 2024.

كما يهدف مشروع هذا القانون إلى تغيير وتتميم لائحتي المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية ولائحة المناصب العليا كما تمت المصادقة عليه في كل من المجلس الحكومي والمجلس والوزاري المنعقدين بتاريخ فاتح يونيو 2024، وذلك من خلال إدراج عدد من المؤسسات ضمن لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية التي يتم التداول في شأن تعيين المسؤولين عنها في المجلس الوزاري.

ويتعلق الأمر بوكالة تنمية الأطلس الكبير، والوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، والهيئة العليا للصحة، والمجموعات الصحية الترابية، والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، مع حذف "المعهد العالي للقضاء" من لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية المذكورة، وإضافة منصب "رئيس المجلس العام للتنمية الفلاحية" إلى لائحة المناصب العليا بالإدارات التي يتم التداول في شأنها في مجلس الحكومة.

❖ لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الأربعاء 17 يوليوز 2024 بحضور السيد وزير النقل واللوجيستيك خصص لمناقشة عملية "مرحبا 2024 في جانبها المتعلق بالنقل البحري، النقل الجوي والمطارات، النقل السككي، النقل الطرقي والسلامة الطرقية".

وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعا آخر يوم الثلاثاء 16 يوليوز 2024 بحضور السيد وزير العدل تمت خلاله الدراسة والتصويت **بالإجماع** على مقترحات القوانين التالية:

- مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 4 من القانون رقم39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادتين 310 و317 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم الفصل 573 من ظهير 9 رمضان 1331 الموافق ل19 أغسطس 1913 بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

❖ اجتماع مشترك للجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين.

طبقا لأحكام المادة 47 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية ومقتضيات النظامين الداخليين لمجلسي النواب والمستشارين، تعقد لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين اجتماعا مشتركا يوم الخميس 25 يوليوز 2024 في الساعة الثالثة بعد الزوال يخصص لتقديم الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025.

❖ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

✓ **الأربعاء 24 يوليوز 2024 على الساعة الثالثة بعد الزوال:**

لقاء تواصلي لعرض ومناقشة التقرير الأولي للمملكة المغربية بشأن إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتقرير الدوري الخامس بشأن إعمال اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة.

❖ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

✓ **الثلاثاء 23 يوليوز 2024 بعد الجلسة العامة:**

➢ الدراسة والتصويت على مقترحات القوانين التالية :

- مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات؛
- مقترح قانون يقضي بتتميم المادة 85 من القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة؛
- مقترح قانون يقضي بتتميم المادة 71 من القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

❖ رئيس مجلس المستشارين يجري مباحثات مع رئيس برلمان مونتينغرو.

أجرى رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة يوم الثلاثاء 16 يوليوز 2024 بمقر المجلس، السيد أندريا مانديتش رئيس برلمان جمهورية مونتينيغرو، الذي قام بزيارة للمملكة على رأس وفد برلماني هام.

وقد شكلت هذه المباحثات مناسبة استعرض خلالها الجانبان مختلف أوجه التعاون بين البلدين الصديقين، والسبل الكفيلة بتعزيز التعاون البرلماني من أجل الارتقاء بالعلاقات الثنائية المتميزة.

في هذا الإطار، أشاد رئيس مجلس المستشارين بجودة العلاقات السياسية بين البلدين، القائمة على قيم الاحترام والتفاهم المتبادل، لكنه اعتبر أن حجم التعاون الاقتصادي بين البلدين لا يرقى إلى مستوى هذه العلاقات، مشيرا إلى أن هناك قطاعات واعدة تتيح إمكانيات حقيقية لتعزيز التعاون وتعميق الشراكة الثنائية، مثل السياحة والفلاحة والصيد البحري.

كما عبر السيد الرئيس عن استعداد المجلس لمواكبة الجهود الحكومية الساعية إلى تعزيز التطور الإيجابي للجانب الاقتصادي والتجاري في العلاقات الثنائية، وذلك بحكم تركيبته التي تعرف حضورا فاعلا للمقاولين ورجال الأعمال.

وبخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة، ثمن السيد الرئيس موقف جمهورية مونتينغرو الداعم لمسلسل التسوية الأممي لهذا النزاع المفتعل، كما سلط الضوء بهذه المناسبة، على الأوضاع الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء، والتي تشكل مرتعا خصبا للجماعات المسلحة وشبكات الهجرة السرية والاتجار بالبشر، وما يشكله ذلك من تهديد للقارة الإفريقية كما الأوربية.

من جهته أكد رئيس برلمان مونتينغرو على الأهمية القصوى التي توليها بلاده لتطوير العلاقات مع المغرب، مبرزا أن البلدين يتقاسمان قيما حضارية مشتركة جعلتهما يحافظان على حوار مستمر حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

كما أعرب السيد أندريا مانديتش عن أمله في أن تفتح زيارته للمملكة صفحة جديدة فيما يخص التعاون الثنائي، مشيرا إلى أن برنامج زيارته للمملكة يتضمن لقاءات مع مسؤولين مغاربة، من أجل استكشاف آفاق جديدة للتعاون.

وأضاف السيد مانديتش أن البلدين يشكلان عنصر استقرار في منطقتيهما، مشيرا إلى أن المسؤولين في مونتينيغرو يتابعون باهتمام الأدوار التي بات يلعبها المغرب على المستوى الإفريقي والدولي، فيما يخص محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وترسيخ السلم والاستقرار.

كما شدد السيد مانديتش على أهمية التعاون البرلماني من خلال تبادل الزيارات وتقاسم الخبرات والتجارب وتنسيق المواقف في المحافل الإقليمية والدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ منتدى مراكش البرلماني الاقتصادي: منح جائزة "Nostalgia di Futuro 2024" للسيد النعم ميارة.

منحت جائزة "Nostalgia di Futuro 2024" لرئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، رئيس مجلس المستشارين، النعم ميارة، وذلك خلال الدورة الثانية للمنتدى البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج الذي استضافته مدينة مراكش مؤخرا.

وكتبت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط على منصة " إكس" أن هذه الجائزة، التي منحها مرصد توتيميديا-ميديا دوميلا، تأتي عرفانا بالدور الذي يقوم به السيد ميارة في تعزيز الدبلوماسية البرلمانية في عدد من المجالات الاستراتيجية، مثل "التعاون الأمني، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، والمبادرات الرامية إلى مكافحة تغير المناخ والمساواة بين الجنسين".

وشكل هذا المنتدى فرصة قيّمة للبرلمانيين والشركاء المؤسسيين لبرلمان البحر الأبيض المتوسط للتفاعل مع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين من القطاعين العام والخاص، وكذلك مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

ويتيح منتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج أرضية مثلى لبلورة مقاربة جديدة من شأنها تعزيز التعاون بين هذين الفضاءين الجغرافيين وتكثيف الجهود لمجابهة التحديات المشتركة، لا سيما تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي واستتباب السلم والأمن في المنطقة.

كما يعد هذا المنتدى واجهة للدبلوماسية البرلمانية ومحطة هامة للتداول بشأن القضايا الاقتصادية والبيئية الأكثر إلحاحا في المنطقة الأورو متوسطية والخليج من خلال جلسات نقاش موضوعاتية يثري أشغالها برلمانيون ومسؤولون رفيعو المستوى من القطاعين العام والخاص، إلى جانب أكاديميين وخبراء ورجال أعمال وفعاليات من المجتمع المدني.

❖ مشاركة البرلمان المغربي في أشغال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية.

شارك وفد برلماني مغربي في أشغال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، المنعقدة بمدينة مونتريال بكندا، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 5 و10 يوليوز 2024.

وضم الوفد في عضويته السادة أعضاء الشعبة البرلمانية المغربية لدى الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، عن مجلس المستشارين السيد المستشار البرلماني رضى الحميني عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب والسيدة المستشارة البرلمانية مينة حمداني عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، وعن مجلس النواب السيد النائب حسن بن عمر عن فريق التجمع الوطني للأحرار، والسيد النائب الحسين وعلال عن فريق التجمع الوطني للأحرار، والسيدة النائبة لطيفة لبليح عن فريق الأصالة والمعاصرة، والسيد النائب الشفيق هاشم أمين عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

وتميزت هذه الدورة بانعقاد اجتماع مكتب الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية واجتماعات اللجان الدائمة والشبكة البرلمانية للنساء والشبكة البرلمانية للشباب وكذا الجلسات العامة، كلها انصبت حول دراسة ومناقشة عدة مواضيع ذات راهنية، تهم الذكاء الاصطناعي والإمكانيات والمخاطر المرتبطة بدمجه في العمل البرلماني، والوساطة السياسة وأهمية العلاقات متعددة الأطراف في إرساء السلام، وحماية التنوع البيولوجي والمحافظة عليه، والمفاوضات التجارية الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، وحماية النساء والفتيات في ميادين النزاعات المسلحة، وكذا إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الوسط المدرسي، وذلك بحضور صفوة من الخبراء والمختصين الدوليين.

وارتباطا باجتماعات اللجان الأربع التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، ترأس المستشار السيد رضى الحميني أشغال لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي انتظمت أعمالها حول آخر المستجدات الاقتصادية في الدول التابعة للفضاء الفرنكفوني، وكذا تقديم ودراسة التقارير المتعلقة بكل من حماية التنوع البيولوجي والحفاظ عليه والتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال ريادة الاعمال، بالإضافة الى عرض تقرير المتابعة بشأن المفاوضات التجارية الدولية المنجزة من قبل منظمة التجارة العالمية. كما شارك السيد الحميني في أشغال اجتماع مكتب الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية وكذا الشبكة البرلمانية للشباب التابعة لها.

كما حضرت المستشارة السيدة مينة حمداني أشغال الشبكة البرلمانية للنساء وكذا اجتماع لجنة الشؤون السياسية، حيث استعرضت في هذا الصدد آخر المستجدات السياسية بالمملكة المغربية، وسلطت الضوء على البرامج والاوراش التنموية الكبرى لبلادنا، وكذا الدور القيادي الذي يضطلع به المغرب في محيطه القاري والدولي.

وعلى هامش أشغال هذه الدورة، عقد الوفد المغربي اجتماعات ثنائية مع مجموعة من الشعب البرلمانية المشاركة، وذلك بهدف تعميق النقاش حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وتبادل التجارب والخبرات واستشراف آفاق جديدة للتعاون البرلماني.

وتجدر الإشارة إلى أن الدورة التاسعة والأربعون للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، انعقدت بدعوة من البرلمان الكندي، تحت رعاية رئيس مجلس العموم الكندي السيد غريغ فيرغوس، ورئيسة مجلس الشيوخ الكندية السيدة ريموند غانيي. وقد شارك في الحدث الهام حوالي 300 مشارك من الفضاء الفرنكفوني.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: 53728134 (212+)

الفاكس: 537728134(212+)

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma